المملكة الأردنية الهاشمية

# تقرير وصفي للقطاع الإقتصادي الفرعي

# "المنتجات النفطية المكررة"

استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الأردنية


**دائرة الإحصاءات العامة**

**مديرية الحسابات القومية**

**قسم المدخلات والمخرجات**

**إعداد**

**منى المزايدة**


**تموز 2011**

## قائمة المحتويات:

ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (المنتجات النفطية المكررة) ..... 2

مقدمة ..... 4

أهم مؤشرات قطاع المنتجات النفطية المكررة..... 6

## قائمة الجداول:

جدول (1) تعريفات ..... 3

جدول (2) ترتيب مساهمة قطاع المنتجات النفطية المكررة الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية ..... 8

جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع المنتجات النفطية المكررة ..... 9

جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع المنتجات النفطية المكررة من الاستهلاك الكلي ..... 11

جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع المنتجات النفطية المكررة من الاستهلاك الكلي..... 12

## قائمة الأشكال البيانية:

الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع المنتجات النفطية المكررة ..... 10

الشكل (2) مدخلات قطاع المنتجات النفطية المكررة حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد ) ..... 13

## ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي: (المنتجات النفطية المكررة)

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات حسب الخارطة القطاعية بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 46 قطاع فرعي يمثل قطاع الصناعات التحويلية، وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى تقديم صورة شاملة لكافة القطاعات الاقتصادية. وبعد دراسة وتحليل قطاع المنتجات النفطية المكررة استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع المنتجات النفطية المكررة في الناتج المحلي الإجمالي 0.75%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع المنتجات النفطية المكررة في الإنتاج الكلي 7.08%.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع المنتجات النفطية المكررة 3.78% ضمن القطاعات الصناعية التحويلية.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع المنتجات النفطية المكررة في الصادرات الوطنية 0.58%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع المنتجات النفطية المكررة في تعويضات العاملين 1.02%.
- كان قطاع النقل البري أكثر استخداماً لإنتاج قطاع المنتجات النفطية المكررة.
- كانت قطاع المنتجات النفطية المكررة (المحلي) أكثر استهلاكاً من قبل قطاع المنتجات النفطية المكررة نسبةً إلى استهلاكه الوسيط.
- كانت منتجات قطاع النفط ومنتجات الغاز (المستوردة) أكثر استهلاكاً من قبل قطاع المنتجات النفطية المكررة نسبةً إلى استهلاكه الوسيط.

جدول (1): تعريفات:

| المفهوم | التعريف |
|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي | مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة. |
| الإنتاج | نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل ورأس المال والسلع والخدمات كمدخلات لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية, وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضا مقابل الخدمة المقدمة. |
| القيمة المضافة | الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتِج بإضافتها إلى المنتَج قبل تقديمه للاستهلاك. |
| تعويضات العاملين | ▪ الرواتب والرواتب الإضافية والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية والمكافآت، والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البنود, كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية.<br>▪ المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة. |
| الاستهلاك الوسيط | قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج. |
| الاستهلاك المحلي | ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل باقي القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني. |
| الاستهلاك المستورد | ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم استيرادها من غير مقيم إلى مقيم. |
| مكونات الطلب النهائي | يتكون الطلب النهائي من:<br>▪ الاستهلاك الأسري<br>▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر<br>▪ الاستهلاك الحكومي<br>▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي<br>▪ التغير في المخزون<br>▪ الصادرات |

## مقدمة:

يحتل القطاع الصناعي دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني للدول المتقدمة وكذلك الدول النامية التي تسعى للارتقاء باقتصادها إلى مستوى الدول المتقدمة. ولما كان الأردن من الدول النامية, فلا يزال قطاع الصناعة يواجه صعوبات كبيرة على الرغم من تمتع الأردن بإمكانيات تؤهله لتوسيع دور القطاع الصناعي والمتمثلة في الثروات الغنية المتوفرة كالبوتاس، والفوسفات، والصخر الزيتي، وتوفر الأيدي العاملة، إضافة إلى حاجة الأسواق المحلية والعربية للسلع التي يمكن إنتاجها من المواد الأولية المحلية بدلاً من تصديرها بصورة مواد خام وبأسعار زهيدة؛ مما سيساهم في تحقيق تنمية مستدامة تحد من انتشار ظاهرتي الفقر والبطالة التي تعزز قدرة الاقتصاد الوطني.

يعتبر الاردن من الدول المنافسة في المنطقة؛ لتميزه بالأمن، والاستقرار؛ مما يجعله مركزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية، والمحلية في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة: القطاع الصناعي. والذي يعزز من تميز الأردن في المنطقة: دعم القطاع الصناعي من قبل الحكومة من حيث التشريعات العديدة المنظمة لعمله، إضافةً إلى وضع الاستراتيجيات، وخطط العمل، والسياسات الهادفة؛ لتطوير القطاعات الصناعية.

ولإدراك أهمية وضع سياسة صناعية ناجحة، لا بد من التعرف بداية على واقع القطاع الصناعي في الأردن قبل الشروع بوضع الخطط المستقبلية. وعليه: فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والمخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف؛ لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

تشكل الصناعات التحويلية في الاقتصاد الأردني غالبية الخارطة القطاعية، حيث تم بناء جداول المدخلات والمخرجات بأساس عام 2006، ، ثم قسم الاقتصاد الوطني إلى81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 46 قطاع فرعي يمثل قطاع الصناعات التحويلية، وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبويب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني، وتعامله مع العالم الخارجي. وتوفر الجداول أداةً؛ لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد

القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الإقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخذي القرارات وراسمي السياسات ومعدي البرامج التنموية، وكذلك إستخدامها من قبل الباحثين والمحللين الاقتصاديين في القطاعين: العام والخاص، إضافةً إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع المنتجات النفطية المكررة استنادا إلى جداول المدخلات والمخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات المصنفة ضمن الصناعات التحويلية والمتمثل نشاطه في صنع المنتجات النفطية المكررة.

## أهم مؤشرات قطاع المنتجات النفطية المكررة:

### المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

بلغ مجموع مساهمة القطاعات الصناعية التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 19.93% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع المنتجات النفطية المكررة في الناتج المحلي الإجمالي 0.75% محتلاً بذلك المرتبة 30 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

### المساهمة في الإنتاج الكلي للاقتصاد

بلغ مجموع مساهمة قطاعات الصناعات التحويلية 31.55% من مجموع الانتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع المنتجات النفطية المكررة المرتبة 2 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 7.08%، والمرتبة 1 من أعلى قطاعات الصناعات التحويلية مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 22.45%.

### المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع الصناعات التحويلية

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بإنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتِج بإضافتها إلى المنتَج قبل تقديمه للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الانتاج القائم (الانتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (المحلي والمستورد). وتجمع القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وتعبر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع المنتجات النفطية المكررة 3.78% ضمن القطاعات الصناعية التحويلية محتلا المرتبة الثامنة.

## المساهمة في الصادرات الوطنية

بلغ مجموع الصادرات الوطنية للاقتصاد الأردني ما يقارب 6 مليارات دينار أردني. وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات الوطنية بنسبة 51.41% للصناعات التحويلية والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً و48.59% لباقي القطاعات الاقتصادية.

احتل قطاع المنتجات النفطية المكررة المرتبة 37 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.58%، واحتل المرتبة 22 من أعلى قطاعات الصناعات التحويلية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 1.12%.

## المساهمة في تعويضات العاملين

توزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 16.17% للصناعات التحويلية و83.83% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. واحتل قطاع المنتجات النفطية المكررة المرتبة 19 من مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 1.02%. واحتل المرتبة 3 من أعلى قطاعات الصناعات التحويلية مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 6.30%.

جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع المنتجات النفطية المكررة الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية:

| المؤشرات | ضمن القطاعات الاقتصادية كافة والبالغ عددها 81 |
|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي | 30 |
| الإنتاج الكلي | 2 |
| الصادرات الوطنية | 37 |
| تعويضات العاملين | 19 |

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

جدول (3): أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداما لإنتاج قطاع المنتجات النفطية المكررة:

| الرقم | القطاعات الاقتصادية | نسبة الاستخدام (%) |
|---|---|---|
| 1 | النقل البري | 10.41 |
| 2 | النقل الجوي | 8.34 |
| 3 | الانشاءات | 4.81 |
| 4 | الكهرباء | 4.26 |
| 5 | المنتجات النفطية المكررة | 3.37 |
| 6 | المياه | 2.98 |
| 7 | صناعة الاسمنت | 2.10 |
| 8 | التعدين | 1.25 |
| 9 | التجارة | 1.23 |
| 10 | المحاجر | 1.01 |
| مجموع إنتاج القطاع للاستهلاك الوسيط | | 49.58 |
| مجموع إنتاج القطاع لمكونات الطلب النهائي | | 50.42 |
| مجموع الإنتاج الكلي | | 100 |

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

ويبين الجدول 3 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع المنتجات النفطية المكررة. وتباين استخدام القطاعات من إنتاج قطاع المنتجات النفطية المكررة ، حيث احتل قطاع النقل البري المرتبة الأولى ؛ لأنه أكثر استخدما لإنتاج قطاع المنتجات النفطية المكررة بنسبة 10.41%، وجاء قطاع النقل الجوي في المرتبة الثانية بنسبة 8.34% و قطاع الانشاءات في المرتبة الثالثة بنسبة 4.81%، أما قطاع المحاجر جاء في المرتبة العاشرة بنسبة 1.01%.

ويلاحظ توزيع الإنتاج لقطاع المنتجات النفطية المكررة ما بين الاستهلاك الوسيط بنسبة 49.58% ومكونات الطلب النهائي بنسبة 50.42%.

الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع المنتجات النفطية المكررة

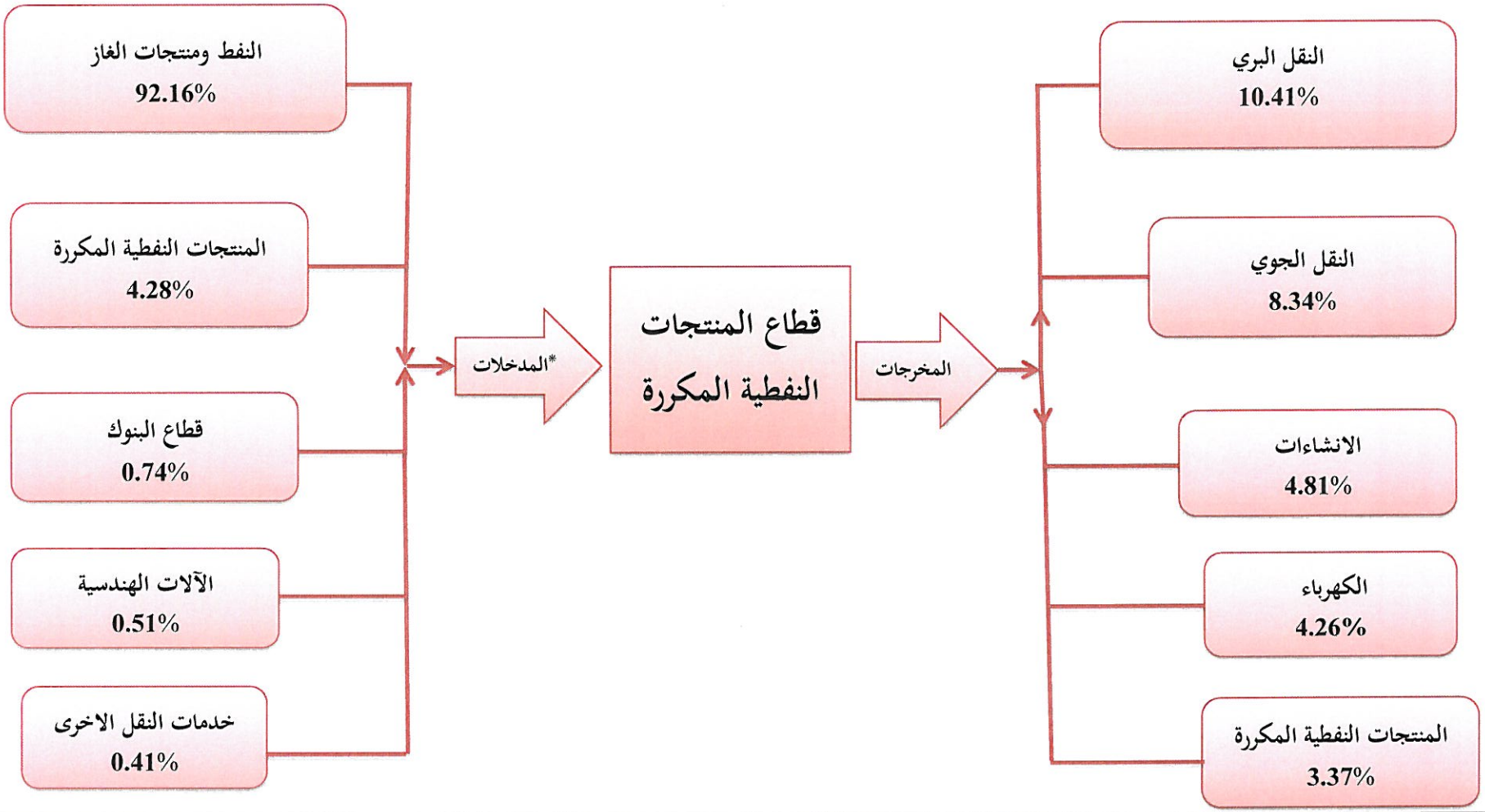


*المدخلات: تمثل نسب الاستهلاك الكلي ( المحلي والمستورد ).

دائرة الإحصاءات العامة 2011

جدول (4): نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع المنتجات النفطية المكررة من الاستهلاك الكلي:

| الرقم | القطاعات الاقتصادية | نسبة الاستهلاك (%) |
|---|---|---|
| 1 | المنتجات النفطية المكررة | 3.56 |
| 2 | قطاع البنوك | 0.74 |
| 3 | النفط ومنتجات الغاز | 0.50 |
| 4 | خدمات النقل الاخرى | 0.41 |
| 5 | النقل البري | 0.36 |
| 6 | الخدمات الصحية | 0.19 |
| 7 | التجارة | 0.17 |
| 8 | الكهرباء | 0.11 |
| 9 | الانشاءات | 0.09 |
| 10 | خدمات الاعمال | 0.08 |
| مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع | | 6.80 |
| مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع | | 93.20 |
| مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع | | 100 |

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الاستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواء كان ذاتيا (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو استهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبين الجدول 4 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم انتاجها كمدخلات وسيطة محلية لقطاع المنتجات النفطية المكررة. ويلاحظ التباين في النسب بحيث أحتل قطاع المنتجات النفطية المكررة المرتبة الأولى بين القطاعات التي يستهلك قطاع المنتجات النفطية المكررة مخرجاتها بنسبة 3.56%، في حين جاء قطاع البنوك في المرتبة الثانية بنسبة 0.74%. وفي المقابل, جاء قطاع خدمات الاعمال في المرتبة العاشرة بنسبة 0.08%.

جدول (5): نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع المنتجات النفطية المكررة من الاستهلاك الكلي:

| الرقم | القطاعات الاقتصادية | نسبة الاستهلاك (%) |
|---|---|---|
| 1 | النفط ومنتجات الغاز | 91.66 |
| 2 | المنتجات النفطية المكررة | 0.73 |
| 3 | الآلات الهندسية | 0.47 |
| 4 | المنتجات الكيماوية الاخرى | 0.17 |
| 5 | صناعة الحديد والصلب | 0.08 |
| 6 | منتجات المعادن المشكلة | 0.04 |
| 7 | صناعة الورق ومنتجاته | 0.02 |
| 8 | المنتجات البلاستيكية | 0.01 |
| 9 | الكهرباء | 0.01 |
| 10 | صناعة الصابون والمنظفات | 0.01 |
| مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع | | 93.20 |
| مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع | | 6.80 |
| مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع | | 100 |

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 5 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم انتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع المنتجات النفطية المكررة. وقد احتلت النفط ومنتجات الغاز المرتبة الأولى من بين السلع المستهلكَة من قبل قطاع المنتجات النفطية المكررة بنسبة 91.66%، وقطاع المنتجات النفطية المكررة المرتبة الثانية بنسبة 0.73%. وفي المقابل، جاء قطاع صناعة الصابون والمنظفات في المرتبة العاشرة بنسبة 0.01%.

## الشكل (2) مدخلات قطاع المنتجات النفطية المكررة حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد )